مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في مصر
اسم الكاتب: بيان محمد الشايب، أ.د. محمد حمره
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6074
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 39- 4- 2023: 110-128

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -4-2023: 110-128

أثر الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في مصر

بيان محمد الشايب[1]، أ. د. محمد حمره[2]

[1]طالبة دكتوراه- قسم المصارف والتأمين-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.
bayan.alshaib@damascusuniversity.edu.sy

[2]أستاذ مساعد – قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
Mhmd.hamra@damascusuniversity.edu.sy

المُلخّص

هدف البحث إلى دراسة أثر الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1980-2018، تم استخدام منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL Bounds Test. كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد UECM لدراسة العلاقة في الأجل الطويل، أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي الخاص، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي الإجمالي، سعر الصرف، المتغير الوهمي) إلى المتغير التابع (النمو الاقتصادي) خلال الفترة 1980-2018. كما أظهرت النتائج نجاح مصر في إشراك القطاع الخاص في الاستثمار الإنتاجي الذي يسهم بشكل ملموس في تحسين النمو الاقتصادي وأثبتت التجربة المصرية أنَّ الاعتماد على القطاع الخاص في عملية الاستثمار يسهم في النمو الاقتصادي بشكل أكبر من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وأنَّ للاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل خلال الفترة المدروسة. وتتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر فترة زمنية طويلة (حوالي 20 سنة) للانتقال إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، ولا يزال الإنفاق الحكومي في مصر بحاجة إلى مزيد من الإصلاح، حيث أنَّه أدى دوراً سلبياً في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، السياسة المالية، النمو الاقتصادي.

تاريخ الايداع: **2021/11/29**
تاريخ النشر: **2022/3/28**

حقوق النشر: جامعة دمشق -سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The Impact Of Economic Reform On Economic Growth In Egypt

Bayan Mohamad ALshaib[1], Dr. Mhmd Hamra[2]

[1]PhD Student - Banking & Insurance Department – Faculty of Economics – Damascus University. bayan.alshaib@damascusuniversity.edu.sy
[2]Assistant Professor- Banking and Insurance Department- Faculty of Economics – Damascus University. Mhmd.hamra@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

The aim of the research was to study the Impact of Economic Reform on Economic Growth in Egypt in the short and long terms during the period 1980-2018, the ARDL Bounds Test approach, was used. The Unrestricted Error Correction Model was also used to study the relationship in the long term. The results indicated the existence of a Co-integration relationship in the long term that tends from the Independent Variables (Foreign Direct Investment, Private Domestic Investment, Inflation Rate, Total Government Consumption, Exchange Rate, Dummy Variable) to the Dependent Variable (Economic Growth) during the period 1980-2018. The results also showed Egypt's success in engaging the Private Sector in Productive Investment, which contributes significantly to improving Economic Growth. The Egyptian experience has proven that reliance on the Private Sector in the Investment process contributes to Economic Growth more than the contribution of Foreign Direct Investment to Economic Growth, and that Foreign Direct Investment has a positive role in achieving Economic Growth in Egypt in the long term during the studied period. The process of Economic Reform in Egypt requires a long period of time (about 20 years) to move to an Equilibrium situation in the long term. And Government Consumption in Egypt still needs to be further reformed, as it played a negative role in Economic Growth during the study period.

Key Words: Economic Reform, Fiscal Policy, Economic Growth.

Received: **29/11/2021**
Accepted: **28/3/2022**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

المقدمة:

تنوعت تجارب الدول النامية التي قامت بتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تعزيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. وقد تم تنفيذ إصلاحات مالية ونقدية متكاملة مكنّت من تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في ضوء استقرار سعر الصرف وتراجع معدلات التضخم وضبط عجز الموازنة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الاستثمار المحلي بقيادة القطاع الخاص. تبنّت بعض الدول النامية برامجاً للإصلاح الاقتصادي بهدف العودة بالمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرارية ارتكازاً على إجراءات لتنويع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق الحكومي، حيث أن استمرار العجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى تزايد الدين العام، وهو ما ينطوي عليه تحمّل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون؛ مما ينعكس مرة أُخرى في ارتفاع العجز ومن ثم الزيادة في الاقتراض، وارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع مستويات النمو الاقتصادي. وتُعَدُّ تجربة مصر من أبرز التجارب التي لابد من تسليط الضوء عليها كونها قامت بتبنّي جملة من الإصلاحات الاقتصادية استهدفت إصلاح أوضاع المالية العامة عبر ضبط الإنفاق الحكومي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الاستثمار المحلي، وتحقيق الاستقرار النقدي عبر ضبط معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، "وسجل النمو الاقتصادي تحسناً خلال الفترة 2013 – 2018، وارتفع من 3 % في عام 2013 إلى 5.3 % عام 2018. كما سجل العجز الأولي للموازنة تحسناً ملحوظاً حيث تراجع من 12.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى حوالي 1.2 % عام 2018. لكن معدل التضخم شهد ارتفاعاً حيث ارتفع من7.5 % عام 2013 إلى 19.4 % عام 2018 كما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الدين العام الخارجي من 1.6 % عام 2013 إلى 2.1 % عام 2018، وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين العام الداخلي من 14.4 % عام 2013 إلى 13.1 % عام 2018" (موعش، 2020، 22). تعكس هذه المؤشرات الكثير من التغيرات الناجمة عن حزمة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر خلال العقود الأخيرة، وبناءً على ذلك سنقوم بدراسة هذه التجربة للتّحقق من أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980–2018.

مشكلة البحث:

لقد شهد الاقتصاد المصري عدداً من الإصلاحات الاقتصادية المهمة هدفت إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية استهدفت استقرار الاقتصاد الكلي وتخطي آثار التطورات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية خلال الفترة ما بين 1980–2018. إلّا أنَّ ظهور الضغوطات التضخمية في آخر الفترة واستمرار تسجيل العجز في الموازنة العامة، وتذبذب سعر الصرف وتراجع مستويات الاستثمار المحلي الخاص والأجنبي المباشر خلال فترات الأزمة التي شهدتها مصر عام 2011 وما تلاها من أحداث، يدفع للتساؤل عن أثر هذه الإصلاحات في النمو الاقتصادي في مصر.

وبالتالي تتمثل المشكلة الرئيسة في هذه الدراسة بالسؤال التالي:

سؤال البحث:

ما هو أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980–2018؟

أهمية البحث:

1-يتطلب تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي الاعتماد على نماذج اقتصادية قياسية والتحقق من مختلف العوامل التي تؤدي دوراً هاماً في النمو الاقتصادي، ويُعدُّ التحقق من أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر قضية هامة حيث يساعد في رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

2-يُمكن لهذا البحث أن يساعد القائمين على صنع ورسم السياسات والخطط في مجالات الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي، في تحسين الفهم لطبيعة الأثر الذي تمارسه الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

3-إنَّ لدراسة دور برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر، والتي تتشابه تجربتها في بعض الجوانب مع التجربة السورية (وخاصةً الانتقال بشكل تدريجي من الاقتصاد المركزي المخطط إلى نظام اقتصاد السوق) أهمية كبيرة في فهم آثار الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في مصر، وبالتالي يمكن إسقاط نتائج هذه التجربة على سورية والاستفادة منها وخاصةً خلال مرحلة ما بعد الأزمة.

هدف البحث:

هدف البحث إلى دراسة أثر متغيرات الإصلاح الاقتصادي في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2018).

فرضية البحث:

لم تؤثر متغيرات الإصلاح الاقتصادي في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2018.

حدود البحث:

-**حدود زمانية:** من عام 1980 إلى عام 2018، وتم تحديد هذه الفترة نظراً لتوفر بيانات كاملة عنها لجميع متغيرات البحث وهي أكبر فترة ممكنة تتوفر فيها بيانات المتغيرات المستخدمة في هذا البحث، ولتحقيق شرط حجم العينة الكافي لاختبار الحدود لتتوافق مع القيم الجدولية ل (Narayan, 2005) لاختبار الحدود لنموذج ARDL Bounds Test والتي تتطلب حجم عينة يتراوح بين 30 إلى 80 مشاهدة، وهذا مُحقَق في هذا البحث.

-**حدود مكانية:** جمهورية مصر العربية.

منهجية البحث: سوف تتبع الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر ملائمة للظاهرة محل الدراسة، وذلك باتباع أسلوبين: الأسلوب الأول يتمثل في المنهج الوصفي وذلك من خلال الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث. أما الأسلوب الثاني يتمثل في المنهج التحليلي حيث سيتم جمع البيانات الخاصة بالدولة محل الدراسة (مصر) خلال فترة الدراسة (1980-2018)، ومن ثم معالجة البيانات بالاعتماد على برنامج (Eviews 12) والقيام بتنفيذ اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية في ظل وجود التغيرات الهيكلية، وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL Bounds Test لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، واستخدام نموذج تصحيح الخطأ UECM للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات Penn World Table version 10.0 وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي (WDI).

متغيرات البحث:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي ECONOMIC Growth مُقاساً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010.

المتغيرات المستقلة:

الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment: مُقاساً بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار المحلي الخاص Private Domestic Investment: مُقاساً بنسبة التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

معدل التضخم Inflation Rate: مُقاساً بمعامل تكميش (مُخفض) الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق الحكومي الإجمالي Total Government Expenditures: مُقاساً بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

سعر الصرف Exchange Rate

متغير وهميDummy Variable: للتعبير عن الاختلالات الهيكلية.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (علي وآخرون، 2020) بعنوان: "تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة من عام (2003- 2016)"

هدف البحث إلى التعرف على الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ومحاولة تقليل الآثار السلبية التي ستنتج عن تطبيق هذه البرامج في العراق والذي بدأ بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بعد عام 2003 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي، وخلص البحث إلى أنَّ برامج الإصلاح الاقتصادي التي طُبِقَت في العراق تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان لها آثار إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كما أفرزت آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية، وبموجب ذلك تم تقديم بعض التوصيات لإنجاح وتفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي والتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عنها.

2- دراسة (Maksymenko *et al.*,2011) بعنوان:

"Economic Reforms, Human Capital, and Economic Growth in India and South Korea: A Cointegration Analysis"

"الإصلاحات الاقتصادية ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الهند وكوريا الجنوبية: تحليل التكامل المشترك"

تبحث هذه الدراسة نظرياً وتجريبياً في دور الإصلاحات الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، وعن طريق إنشاء مؤشر مركب للإصلاح الاقتصادي، وباستخدام تحليل التكامل المشترك في الأجل الطويل في كل من الهند وكوريا الجنوبية، بعد اثني عشر عاماً من تنفيذ الإصلاح. تم الكشف عن التأثير الإيجابي الكبير لتراكم رأس المال البشري في كل من الهند وكوريا الجنوبية. كما وُجِدَ أنَّ تأثير الإصلاحات الاقتصادية غير

متجانس عبر البلدان: التأثير إيجابي وكبير في كوريا الجنوبية، في حين أنَّه سلبي وصغير نسبياً في الهند. تشير هذه النتيجة إلى درجات مختلفة من كفاءة تنفيذ تدابير الإصلاح في البلدين.

3-دراسة (Datt *et al.*, 2011) بعنوان:

"Has India's Economic Growth Become More Pro-Poor in the Wake of Economic Reforms?"

"هل أصبح النمو الاقتصادي في الهند أكثر دعماً للفقراء في أعقاب الإصلاحات الاقتصادية؟"

تناقش هذه الورقة مدى استفادة فقراء الهند من النمو الاقتصادي، ولدراسة هذه القضية تم استخدام سلسلة جديدة من مقاييس الفقر المستندة إلى الاستهلاك على مدى 50 عاماً، بما في ذلك فترة 15 عاماً بعد أن بدأت الإصلاحات الاقتصادية بشكل جدي في أوائل التسعينيات، مال النمو إلى الحد من الفقر، بما في ذلك في فترة ما بعد الإصلاح، مما يعكس المكاسب التي يحصل عليها أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر، لكن لا يوجد دليل قوي على استجابة الفقر إلى حد ما للنمو منذ بدء الإصلاحات، على الرغم من وجود علامات على تزايد عدم المساواة. وعلى العكس من الفترة التي سبقت الإصلاحات، حقق النمو الاقتصادي الحضري في الفترة التي تلت الإصلاحات مكاسب كبيرة لفقراء الريف وكذلك فقراء الحضر.

4-دراسة (عامر وآخرون، 2018) بعنوان:

"قرض مصر من صندوق النقد الدولي في 1991 و2016 بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، دراسة حاله جمهورية مصر العربية 2016-1991".

هدف البحث إلى التعرف على الوضع الاقتصادي المصري الذي أدى إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى دراسة أسباب ونتائج القرض عام 1991 ،2016 للوقوف على مدى الاستفادة منهما على المدى القريب والبعيد، والتحقق من هدف هذه القروض فيما إذا كانت تهدف إلى تحقيق الإصلاح اقتصادي أم علاج الأوضاع الاقتصادية عن طريق الصدمة. وتم استخدام المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلى: أنَّ الشروط التي وضعها الصندوق للموافقة على اقراض مصر 12 مليار دولار كانت مناسبة للوضع تماماً، وكذلك بدأت الاصلاحات الاقتصادية تؤتي ثمارها على مستوى المؤشرات الكلية؛ حيث انعكس تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمع حلول عام 1998 بدأت هذه الجهود التصحيحية بإظهار نجاحها جزئياً حيث انخفض الدين الخارجي وعجز الموازنة إلى 38% و5.7% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، بينما هبط معدل التضخم إلى 3.6% واستقر سعر صرف الجنيه المصري على مستوى3.4 جنيه/دولار، خلال الفترة ما بين 1992/1991 و2001/ 2002.

ما يميز هذا البحث:

يُعنَى هذا البحث بدراسة حالة دولة واحدة (مصر)، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية (Time Series) وباستخدام اختبار جذر الوحدة في ظل وجود تغير هيكلي، وباستخدام اختبار الحدود T-Bounds Test مما يعطي تأكيداً للنتائج عن طريق التحقق من عدم وجود حالة غير مولدة للتكامل المشترك، ويدرس هذا البحث إمكانية الاستفادة من تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي وبالتالي قد تسهم نتائج البحث في تحديد ما إذا كان ينبغي لمتخذي القرار في مصر الاستمرار في أجندة الإصلاح الاقتصادي المُتبعَة أم لا، بالإضافة إلى تقديم مقترحات للجهات المعنية بالتخطيط للسياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية عموماً ومصر وسورية خصوصاً، من خلال بيان أوجه القصور في السياسات المتبعة بما يصب في تحقيق النمو الاقتصادي.

الإطار النظري للبحث:

1) مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

تعرّف الأمم المتحدة الإصلاح الاقتصادي بأنَّه" تحسين أسلوب تعبئة الموارد بهدف تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية الاقتصادية والاجتماعية، وتتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصاد" (العبدلي وغيدان،2010، 9). أما البنك الدولي فقد حدد في تقريره في عام 1988 مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنَّها "تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح كل من القطاع العام والمؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص" (حنفي، 1992، 191-192).

2) أهداف الإصلاح الاقتصادي:

تسعى الدول النامية من خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، والسيطرة على معدلات التضخم.
2) تحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار من جهة وبين الإنتاج والاستهلاك من جهة أخرى.
3) تحسين كفاءة النظام المالي والمصرفي (ناصر، 2005، 221).
4) تشجيع القطاع الخاص وزيادة نسبته في إدارة النشاط الاقتصادي، وتحسين أداء القطاع العام وتحديد إطار عمله.
5) معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض العجز في الموازنة العامة.
6) اتباع سياسة نقدية مرنة للحد من التقلبات الحادة في أسعار الصرف، أو تعويم العملة الوطنية في ظل سعر الصرف الثابت.
7) توفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والحدّ من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، ورفع معدلات الادخار المحلية (عمران، 2019، 488).

3) برامج الإصلاح الاقتصادي:

أدّى اندلاع أزمة المديونية الخارجية عام 1982 إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول المدينة، مما استدعى تدخل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في معالجة تلك الأزمة من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية الممنهجة؛ سميت ببرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، تقسم من حيث طبيعة التدابير المتخذة إلى:

3-1- برامج التثبيت الاقتصادي: (Stabilization Policies)

وهي عبارة عن سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها 3 سنوات، يرعاها صندوق النقد الدولي، تهتم بجانب الطلب الكلي، تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية؛ من خلال تنفيذ حزمة من السياسات الانكماشية، والبرامج التقشفية في محاولة منها لتحقيق التوازن النقدي والمالي وكبح جماح التضخم (زكية، 2019، 3).

3-2- برامج التصحيح (التكيف) الهيكلي: (Structural Adjustment Policies)

وهي عبارة عن سياسات متوسطة وطويلة الأجل يقوم بها البنك الدولي، تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد البدء بسياسات التثبيت، أو في حال عدم نفع برامج التثبيت عند وجود اختلالات عميقة في الاقتصاد الوطني؛ مثل العجز المزمن في الموازنة العامة، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم (السامراني، 2012، 135). تهتم برامج

التصحيح الهيكلي بجانب العرض الكلي، وتهدف هذه البرامج إلى زيادة النمو الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وإصلاح الأسعار المحلية وتحرير معدلات الصرف، وتخفيض القيود على التجارة الخارجية وإصلاح القطاع العام والقطاع المالي وتعمل على تطبيق سياسات الخصخصة، وتشجيع نقل الملكية العامة لبعض المشاريع إلى القطاع الخاص (زكية، 2019، 4).

3-3 السياسات الاجتماعية: أقدم البنك الدولي على إدخال السياسات الاجتماعية كمكون ثالث من مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي؛ للحد من الآثار السلبية للسياسات التقشفية المتّبعة في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، تهدف هذه السياسات إلى حماية الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل؛ من خلال توجيه الدعم المباشر لها وتقديم البرامج الاجتماعية في محاولة لإعادة تأهيل العمالة الفائضة في القطاع العام، وتشجيع المشروعات الصغيرة لاستيعاب عدد من العاطلين عن العمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة (خزاز،2012، 33).

4) مفهوم السياسة المالية: "مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة استناداً لحالة النشاط الاقتصادي، مستخدمة كافة الوسائل المالية الهامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي" (كنعان، 2009، 307).

5) مفهوم النمو الاقتصادي: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي." (عجمية وآخرون، 2010، ص 73). "كما يُعرَّف بأنَّه: "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، ازدادت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي وحصة الفرد منهما." (عريقات، 2006، ص 268)

الدراسة القياسية:

يظهر (الجدول 1) المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادر البيانات، ويعرض (الجدول 2) قيم المتغيرات خلال الفترة 1980-2018.

الجدول (1) المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادرها

المتغيرات	مصدر البيانات
المتغير التابع: **النمو الاقتصادي ECONOMIC Growth**: مُقاساً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010.	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.(WDI)
المتغيرات المستقلة:	
1-الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment: مُقاساً بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.(WDI)
2-الاستثمار المحلي الخاص Private Domestic Investment: مُقاساً بنسبة التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.(WDI)
3-الإنفاق الحكومي الإجمالي Total Government Expenditures : مُقاساً بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.(WDI)
4-معدل التضخم Inflation Rate: مُقاساً بمعامل تكميش (مُخفض) الناتج المحلي الإجمالي.	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.(WDI)
5-سعر الصرف Exchange Rate	**قاعدة بيانات** Penn World Table version 10.0
6-متغير وهمي Dummy Variable: للتعبير عن الاختلالات الهيكلية.	من حسابات الباحثة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة في ظل وجود تغير هيكلي

المصدر: من إعداد الباحثة

الجدول (1) قيم متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة 1980-2018

D	XR	Total Government Expenditures of GDP	Private Domestic Investment	Ln(FD)	Ln(GDP Constant 2010_US$)	Year
0	0.70	0.15	0.09	20.12	24.58	1980
0	1.42	0.17	0.10	20.43	24.65	1981
0	1.43	0.15	0.08	19.49	24.75	1982
0	1.52	0.15	0.12	20.00	24.80	1983
0	1.61	0.15	0.11	20.40	24.89	1984
0	1.71	0.15	0.11	20.88	24.95	1985
1	1.84	0.14	0.11	20.92	24.99	1986
1	2.12	0.14	0.11	20.66	25.03	1987
1	2.28	0.13	0.12	20.89	25.09	1988
1	2.44	0.12	0.16	20.94	25.13	1989
1	2.72	0.11	0.12	20.41	25.19	1990
1	3.13	0.11	0.09	19.34	25.20	1991
1	3.32	0.10	0.08	19.94	25.24	1992
1	3.35	0.10	0.06	20.01	25.27	1993
1	3.38	0.10	0.06	20.95	25.31	1994
1	3.39	0.10	0.07	20.20	25.36	1995
1	3.39	0.10	0.09	20.27	25.41	1996
1	3.38	0.11	0.10	20.60	25.46	1997
1	3.38	0.11	0.07	20.79	25.51	1998
1	3.39	0.11	0.09	20.78	25.57	1999
1	3.47	0.11	0.09	20.93	25.63	2000
1	3.97	0.11	0.08	20.04	25.67	2001
1	4.49	0.12	0.08	20.28	25.69	2002
1	5.85	0.12	0.08	19.28	25.72	2003
1	6.19	0.12	0.07	20.94	25.76	2004
1	5.77	0.12	0.08	22.40	25.81	2005
1	5.73	0.12	0.10	23.030	25.87	2006
1	5.63	0.11	0.13	23.17	25.94	2007
1	5.43	0.10	0.14	22.97	26.01	2008
1	5.54	0.11	0.09	22.62	26.06	2009
1	5.62	0.11	0.10	22.57	26.11	2010
1	5.93	0.11	0.10	22.14	26.12	2011
1	6.05	0.11	0.09	21.75	26.15	2012
1	6.87	0.11	0.07	22.15	26.17	2013
1	7.07	0.11	0.07	22.25	26.20	2014
1	7.69	0.11	0.07	22.65	26.24	2015
1	10.02	0.11	0.07	22.81	26.28	2016
1	17.78	0.10	0.06	22.72	26.32	2017
1	17.76	0.08	0.07	22.82	26.37	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات Penn World Table V10، واختبار جذر الوحدة في ظل وجود تغير هيكلي

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المطور ADF في حالة وجود تغيرات هيكلية

UNIT ROOT WITH BREAK TEST TABLE (ADF)							
At Level							
Gross Fixed Capital Formation Private Sector of GDP	INF	XR	FDI	Total Government Expenditures of GDP		GDP	
-4.51	-5.01	-2.10	-6.09	-3.37	-2.73	t-Statistic	With Constant
0.04	0.00	0.97	0.00	0.45	0.81	Prob.	
-5.43	-6.00	-7.10	-5.91	-3.25	-4.17	t-Statistic	With Constant & Trend
0.00	0.00	0.00	0.00	0.82	0.27	Prob.	
1989	2016	2015	2003	2017		2003	Break date (with constant)
2006	1994	2016	2003	2000		2010	Break date (with constant & Trend)
At First Difference							
D (Gross Fixed Capital Formation Private Sector of GDP)	D(INF)	D(XR) -9.22	D(FDI)	D (Total Government Expenditures of GDP)		D (GDP)	
-7.50	-12.93		-6.18	-6.13	-4.52	t-Statistic	With Constant
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.04	Prob.	
-7.46	-12.96	-9.09	-6.91	-6.97	-4.46	t-Statistic	With Constant & Trend
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.14	Prob.	
1989	1984	2015	1991	2016		1986	Break date (with constant)
1989	1984	2015	1995	2016		1986	Break date (with constant & Trend)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

فرضيات اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة في مقابل الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة. "أكد Perron أنَّ تجاهل نقاط التغير الهيكلي في السلاسل الزمنية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة فيما يخص قبول أو رفض فرضية وجود جذر الوحدة لأي من المتغيرات، لذلك قام بتطوير اختبار Unit Root With Break Point Test ليأخذ بعين الاعتبار وجود نقطة تحول (تغير هيكلي)" (الخطيب، 2020، 156). يتضح من الجدول (3) أنَّ المتغيرات التي استقرت في المستوى هي الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة الاستثمار المحلي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. أما في الفرق الأول فقد استقر كل من: المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف. وبالتالي فإنَّ جميع المتغيرات وفي جميع المعادلات (المعادلة التي تتضمن ثابت فقط، والمعادلة التي تتضمن ثابت واتجاه عام) هي مستقرة في المستوى وفي الفرق الأول عند مستوى دلالة 1%. وهذا ما يؤكد لنا ضرورة استخدام نموذج ARDL Bounds Test نظراً لأنَّ المتغير التابع استقر في الفرق الأول من جهة والمتغيرات المستقلة استقر بعضها في المستوى وبعضها في الفرق الأول. كما نلاحظ أنَّ عام 1986 هو عام التغير الهيكلي.

تقدير اختبار الحدود لمنهج ARDL Bounds Test:

باعتبار أنَّ البيانات سنوية تم تحديد عدد فترات الإبطاء القصوى ب2، وبالاعتماد على معيار أكايك Akaike للمعلومات فإنَّ النموذج الأنسب هو ARDL (2,0,2,1,0,0)

الجدول (3) تقدير نموذج ARDL (2,0,2,1,0,0) في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.00	7.16	0.038	0.273	FDI
0.00	-6.46	0.96	-6.26	INF
0.00	3.84	2.85	10.96	Gross Fixed Capital Formation Private Sector Of GDP_
0.00	-4.55	3.13	-14.26	Total Government Expenditures Of GDP
0.00	3.16	0.01	0.052	XR

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (4) نجد أنَّ جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية إحصائياً في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 1%. كما نجد أنَّ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر طردي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.27% مع ثبات بقية العوامل الأُخرى. وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ومع عدد من الدراسات السابقة منها دراسة Osinubi and Amaghionyeodiwe (2010) حيث وجدت أنَّ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر طردي في النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970–2005. كما يُلاحظ أنَّ لمعدل التضخم أثر سلبي في النمو الاقتصادي بما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث تؤدي زيادة معدل التضخم بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بحوالي –6.26% مع ثبات بقية العوامل. كما يظهر من الجدول (4) أنَّ للاستثمار المحلي الخاص أثر طردي كبير في النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة نسبة الاستثمار المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1% إلى

زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 10.96% في الأجل الطويل مع ثبات بقية العوامل. وهذا ما يتفق مع عدد من الدراسات منها دراسة Ghani and Din(2006) التي وجدت أثراً طردياً للاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي. كما نجد أنَّ نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي له أثر سلبي وكبير في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث تؤدي زيادة نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي بحوالي −14.26% في الأجل الطويل مع ثبات بقية العوامل. وهذا ما يتفق مع رأي "الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد ومؤيدي نظرية الخيار العام الذين يزعمون أنَّ الإنفاق الحكومي يضر بالنمو الاقتصادي نتيجة لتأثير المزاحمة crowding-out effect، حيث يؤدي الإنفاق الحكومي إلى مزاحمة الاستثمارات المهمة من قبل القطاع الخاص على الموارد المحدودة. وبالتالي، فإنَّ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي سلبية، إنَّ وجهة نظر مؤيدي نظرية الاختيار العام هي أنَّه مع زيادة حجم الحكومة، وبالنظر إلى الآثار المشوهة للضرائب، فإنَّ ذلك سيزيد مستويات عدم الكفاءة الحكومية، وبالتالي فإنَّ الإنفاق الحكومي لابد أنَّ يقلل النمو الاقتصادي." (الخطيب،2020، 71−72). وأخيراً، نلاحظ أن أثر سعر الصرف طردي ولكنه ضعيف في النمو الاقتصادي حيث تؤدي زيادة سعر الصرف بحوالي 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.05% في الأجل الطويل مع ثبات بقية العوامل.

الجدول (4) اختبار الحدود F-Bounds Test في الأجل الطويل

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.26	10%	8.944135532154291	F-statistic
3.79	2.62	5%	5	k
4.18	2.96	2.5%		
4.68	3.41	1%		
	Finite Sample: n=35		35	Actual Sample Size
3.763	2.508	10%		
4.443	3.037	5%		
6.04	4.257	1%		

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (5) نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 8.94 وهي أكبر حتى من 4.44 =I(1)، عند مستوى دلالة 5**%**.

الجدول (5) اختبار الحدود T-Bounds Test في الأجل الطويل

Null Hypothesis: No levels relationship			t-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-3.86	-2.57	10%	-5.36325538209843	t-statistic
-4.19	-2.86	5%		
-4.46	-3.13	2.5%		
-4.79	-3.43	1%		

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

كما نستنتج من الجدول (6) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية T-Bounds Test حوالي 5.36- وهي أكبر بالقيمة المطلقة حتى من−4.79 =I(1)، عند مستوى دلالة 1**%**. وبالتالي

نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي الخاص، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي الإجمالي، سعر الصرف) إلى المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد UECM:

"بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ننتقل إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد UECM. والذي بنيت عليه مقاربة اختبار الحدود وسمي بغير المقيد لأنه لا يقيد العلاقة قصيرة الأجل، حيث يسمح بإدراج المعلومات في الأجل الطويل والتي يمثلها معامل تصحيح الخطأ مع معلومات الأجل القصير والتي تمثلها فروق المعاملات وأطلق عليه (Pesaran *et al.,*2001) نموذج تصحيح الخطأ الشرطي" (Akram *et al,*. 2017,29). وهو نموذج مختلف عن نموذج ECM التقليدي الذي اعتمدت عليه مقاربة أنجل وجرانجر والذي يدرس الأجل الطويل فقط. وفقاً لـ (Pesaran *et al.,*2001)، نميز في العلاقة طويلة الأجل (معادلة التكامل المشترك) (وبالتالي اختبار الحدود و ECMs المقيدة) بين 5 حالات مختلفة. تختلف من حيث ما إذا كان "الثابت" و / أو "الاتجاه" مقتصراً على المشاركة في العلاقة طويلة الأجل أو أنَّها غير مقيدة وبالتالي فهي تشارك في علاقة قصيرة الأجل. وهذه الحالات الخمسة هي: الحالة الأولى: لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام. الحالة الثانية: ثابت مقيد وبدون اتجاه عام، الحالة الثالثة: ثابت غير مقيد وبدون اتجاه عام، الحالة الرابعة: ثابت غير مقيد واتجاه عام مقيد، الحالة الخامسة: ثابت غير مقيد واتجاه عام غير مقيد.

ويشار إلى أنَّ اختبار F-Bounds Test هو موجود في جميع هذه الحالات ولا تختلف قيمته في الأجلين القصير والطويل. أما اختبار T-Bounds Test فيوجد فقط في الحالة الأولى (لا يوجد ثابت ولا اتجاه عام) والحالة الثالثة (ثابت غير مقيد وبدون اتجاه عام) والحالة الخامسة (ثابت غير مقيد واتجاه عام غير مقيد)، والسبب في عدم تواجد اختبار T-Bounds Test في الحالتين الثانية والرابعة هو عدم وجود قيم حرجة تناسبها، وتم حل هذه المشكلة في نموذج Augmented ARDL الذي ظهر عام 2018. ويشار إلى أنَّ قيمة اختبار T-Bounds Test تعبر عن قيمة إحصائية t للمتغير التابع المؤخر لفترة واحدة في نموذج تصحيح الخطأ الشرطي. وتختلف قيمة اختبار T-Bounds Test بين الأجلين القصير والطويل. ويفيد اختبار الحدود T-Bounds Test بحسب (Pesaran *et al.,* 2001) في الاستدلال الصحيح لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتفادياً لإحدى الحالات غير المولدة للتكامل المشترك Degenerate Cases of Cointegration وتعني الحالات غير المولدة للتكامل المشترك أنَّ التكامل المشترك غير موجود بشكل فعلي رغم أنَّه موجود ظاهرياً بحسب اختبار F-Bounds Test ويحدث ذلك عندما تكون المتغير المؤخر زمنياً في المستوى للمتغير التابع غير معنوي في نموذج تصحيح الخطأ الشرطي.

الجدول (6) تقدير نموذج ARDL (2,0,2,1,0,0) باستخدام UECM

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.00	8.35	0.14	1.23	C
0.00	-3.79	0.13	-0.51	D (GDP (-1))
0.00	-5.02	0.03	-0.17	D(INF)
0.011	2.73	0.02	0.07	D (INF (-1))
0.00	5.02	0.06	0.34	D (Gross Fixed Capital Formation_ Private Sector Of GDP)
0.00	-6.21	0.00	-0.04	D(Dummy Variable)
0.00	-8.08	0.00	-0.05	CointEq(-1)*

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (7) نجد أنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وأصغر من 1 وقد بلغت−0.05 مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع في الأجل الطويل. وأنَّ سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل تبلغ حوالي 20 سنة، وهي فترة طويلة مما يدل على الفترة التي يحتاجها النمو الاقتصادي للعودة إلى الوضع التوازني وهو ما يؤكد أنَّ عملة الإصلاح الاقتصادي عملية تحتاج إلى زمن طويل. حيث أنه في كل فترة زمنية، تكون نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تُقدر بحوالي (−0.05) والتي تُعدُّ معدل تكيف بطيء، بمعنى آخر عندما ينحرف متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 5% من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي 1/0.05=20 سنة تقريباً. كما نلاحظ من الجدول السابق أنَّ النمو الاقتصادي المؤخر زمنياً لعام واحد يؤثر بشكل عكسي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% في النمو الاقتصادي في العام الحالي، حيث تؤدي زيادة النمو الاقتصادي المؤخر زمنياً لعام واحد بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي −0.51% في الأجل القصير مع ثبات بقية العوامل. ويُلاحَظ أنَّ معدل التضخم له أثر سلبي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% في النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة معدل التضخم بحوالي 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي بحوالي −0.17% في الأجل القصير مع ثبات بقية العوامل. كما نجد أنَّ معدل التضخم المؤخر زمنياً لعام واحد له أثر طردي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لكنه محدود في النمو الاقتصادي في العام الحالي حيث تؤدي زيادة معدل التضخم المؤخر زمنياً لعام واحد بنسبة 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي 0.07%. وهذا يشير إلى وجود علاقة غير خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في مصر في الأجل القصير، فيحتمل وجود عتبة للتضخم أدناها فإنَّ معدل التضخم يحفز النمو الاقتصادي، وعند تجاوزها، يعيق معدل التضخم النمو الاقتصادي، وهذا ما يتفق مع دراسة (Thanh,2015) التي وجدت أنَّ عتبة التضخم في 5 دول آسيوية خلال الفترة 1980−2011 هي 7.84%، أدنى هذه العتبة فإنَّ معدل التضخم يحفز النمو الاقتصادي، أما عندما يتجاوز معدل التضخم هذه العتبة فإنَّه يعيق النمو الاقتصادي. ونجد أنَّ للاستثمار المحلي الخاص أثر طردي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% في النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة الاستثمار المحلي الخاص بنسبة 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل القصير بحوالي 0.34% مع ثبات بقية العوامل. وهذا ما يتفق مع دراسة (Shabbir *et al.*,2020) التي وجدت أثراً طردياً للاستثمار المحلي الخاص في النمو الاقتصادي في باكستان في الأجل القصير. ويُلاحَظ أنَّ المتغير الوهمي D الذي يعبر عن الاختلالات الهيكلية، له أثر سلبي ومعنوي إحصائياً في الأجل القصير في النمو الاقتصادي.

الاختبارات التشخيصية:

الجدول (7) الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (2,0,2,1,0,0)

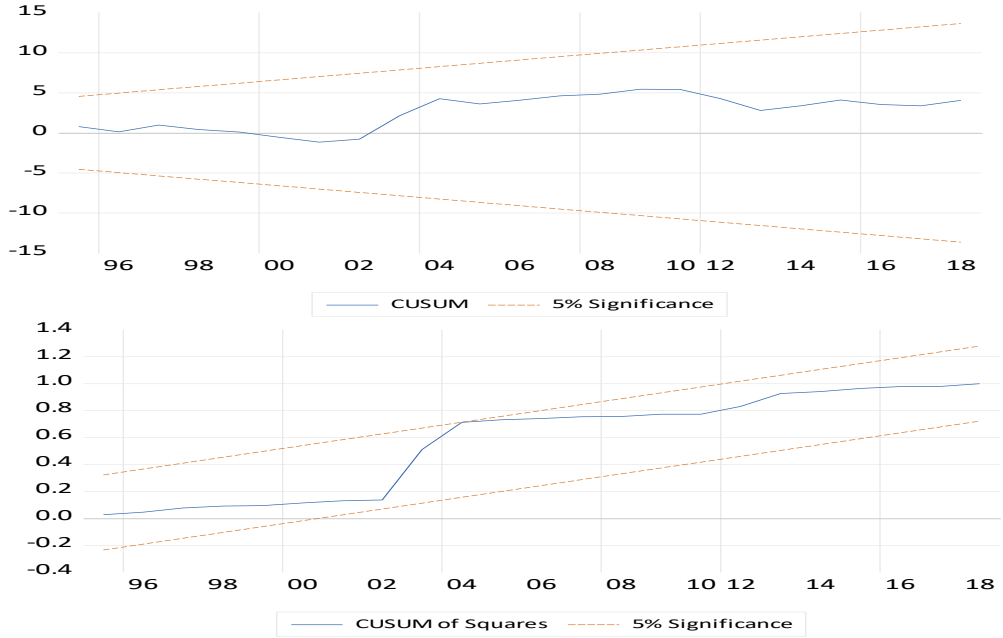
0.91	Ramsey Reset Test: (F-statistic prob.)	0.8063	R-squared
0.12	Jarque-Bera Prob.	0.7648	Adjusted R-squared
0.96	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: (F-statistic prob.)	0.32	Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic prob.)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الجدول (8) نجد أنَّ قيمة معامل التحديد بلغت تقريباً 80.63% وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت حوالي 76.48%، كما نلاحظ أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Jarque-Bera حوالي 0.12

وهي أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أنَّ توزيع البواقي هو التوزيع الطبيعي. كما نجد أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: (F-statistic) حوالي 0.96 وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. كذلك فإنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي حيث نجد أنَّه لا يوجد أثر Arch في البواقي، فقد بلغت احتمالية اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic) حوالي 0.32 وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأنّه لا يوجد أثر Archفي البواقي، وبالتالي فالنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي. وبالنظر إلى احتمالية اختبار Ramsey Reset Test: (F-statistic) نجد أنَّ النموذج ثابت هيكلياً ولا يعني من مشكلة سوء التوصيف.

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج:



الشكل (1) اختبارات الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، باستخدام CUSUM, CUSUMSQ،

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

من الشكل (1) نلاحظ أنَّ الخط البياني لاختبار CUSUM وكذلك الخط البياني لاختبار CUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يشير إلى استقرار وانسجام تقديرات النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل. وبالتالي نستنتج أنَّ النموذج خالي من جميع المشكلات القياسية ويمكن قبوله.

اختبار الفرضية: لم تؤثر متغيرات الإصلاح الاقتصادي في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2018.

تم رفض هذه الفرضية، حيث نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 8.94 وهي أكبر حتى من I(1) = 4.44، عند مستوى دلالة **5%**. كما نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية T-Bounds Test حوالي -5.36وهي أكبر بالقيمة المطلقة حتى من I(1) = 4.79-، عند مستوى دلالة **1%**. وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك في

الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي الخاص، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي الإجمالي، سعر الصرف، المتغير الوهمي) إلى المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

النتائج:

1- نجحت مصر في إشراك القطاع الخاص في الاستثمار الإنتاجي الذي يسهم بشكل ملموس في تحسين النمو الاقتصادي.

2- أثبتت التجربة المصرية أنَّ الاعتماد على القطاع الخاص في عملية الاستثمار يسهم في النمو الاقتصادي بشكل أكبر من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

3- للاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل خلال الفترة 1980-2018.

4- تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر فترة زمنية طويلة (حوالي 20 سنة) للانتقال من وضع عدم التوازن نتيجة الصدمات التي تحدث في الأجل القصير إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

5- لا يزال الإنفاق الحكومي في مصر بحاجة إلى مزيد من الإصلاح، حيث أنَّه أدى دوراً سلبياً في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

6- يختلف تأثير معدل التضخم على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل مما يوحي باحتمالية وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين (وجود عتبة معدل التضخم).

7- ضعف تأثير سعر الصرف في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2018، حيث أنَّه لا يؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ويؤثر طردياً ولكن بشكل محدود في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

التوصيات:

1- ضبط الإنفاق الحكومي في مصر عبر إجراء إصلاحات تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري على حساب الإنفاق الحكومي الجاري بشكل تدريجي بغرض زيادة الإيرادات المستقبلية لتلبي الإنفاق الحكومي المتزايد في المستقبل.

2- الاستفادة في الدول النامية عموماً وفي سورية بشكل خاص من تجربة مصر في تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص كأحد مصادر النمو الاقتصادي.

3- توفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والحدّ من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، ورفع معدلات الادخار المحلية مع منح الأولوية للسياسات المشجعة لمشاركة القطاع الخاص في عملية الاستثمار.

4- الاستفادة من تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي وخاصةً في مجال إشراك القطاع الخاص في الاستثمار المحلي الذي يُعَدُّ مفتاح النمو الاقتصادي.

5- منح الدول النامية الوقت الكافي لبرامج الإصلاح نظراً لكونها برامج طويلة الأجل قد تستغرق عدة عقود، قبل الحكم على نجاح أو فشل هذه البرامج.

التمويل: هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع Reference

1. حنفي، محمد ناظم. (1992). الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية. جامعة طنطا، القاهرة: مصر. ص:368.
2. خزاز، راضية أسمهان. (2012). دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. الخطيب، عبد الله. (2020). دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة على المصارف الخاصة التقليدية في سورية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. دمشق: سورية.
4. السامراني، همسة قصي. (2012). سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي –تجربة العراق بعد 2003. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد (4)، عدد (13)، ص ص133–154.
5. عامر نصر، عبد النعيم، جمال رمضان. (2018). قرض مصر من صندوق النقد الدولي في 1991 و2016 بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة، دراسة حاله جمهورية مصر العربية 2016–1991. المركز الديمقراطي العربي.
6. عبد الناصر، ناصر. (2005). سياسات الاصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي. مؤتمر اصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق.
7. العبدلي، سعد عبد نجم، وغيدان، جليل كامل. (2010). برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 2.
8. عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية. الدار الجامعية. مصر. ص 445.
9. عريقات، حربي محمد موسى. (2006). مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي). الطبعة الأولى. دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ص 332.
10. علي، سعد حسين، محمد، اسلام محمد، صالح، ياسين عبد. (2020). تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة من عام (2003–2016). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 61، ص ص 221–242.
11. عمران، ساتر جبار. (2019). منهجية الإصلاح الاقتصاد في العراق– دراسة تحليلية. مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 42، ص485– 512.
12. كنعان، علي. (2009). الاقتصاد المالي. ط:1. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. ص: 397.
13. مشعل، زكية، (2019). أثر برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الكلي. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد (6)، العدد (1)، من ص1– 22.
14. موعش، امحمد. (2020). منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية. صندوق النقد العربي. دراسات اقتصادية. العدد 65. ص ص 1–35.

15. Akram, T., & Li, H. (2017). An inquiry concerning long-term US interest rates using monthly data. Applied Economics, 52(24), 2594-2621.
16. Datt, G., & Ravallion, M. (2011). Has India's economic growth become more pro-poor in the wake of economic reforms?. *The World Bank Economic Review, 25(2), 157-189.*
17. Ghani, E., & Din, M. U. (2006). The impact of public investment on economic growth in Pakistan. *The Pakistan Development Review*, 87-98.
18. Maksymenko, S., & Rabbani, M. (2011). Economic reforms, human capital and economic growth in India and South Korea: A cointegration analysis. *Journal of Economic Development-Seoul, 36(2), 39.*
19. Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. *Applied economics, 37(17), 1979-1990.*
20. Osinubi, T. S., & Amaghionyeodiwe, L. A. (2010). Foreign private investment and economic growth in Nigeria. *Applied Econometrics and International Development, 10(2), 189-204.*
21. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, *16*(3), 289-326.
22. Shabbir, M. S., Bashir, M., Abbasi, H. M., Yahya, G., & Abbasi, B. A. (2020). Effect of domestic and foreign private investment on economic growth of Pakistan. *Transnational Corporations Review, 1-13.*
23. Thanh, S. D. (2015). Threshold effects of inflation on growth in the ASEAN-5 countries: A Panel Smooth Transition Regression approach. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, *20*(38), 41-48.